

ينظرون الى عدم التعريف التي مختصراً والرابع
 الخنفة قال بعضهم الماء الجاري لا يتنجس بوقوع النجاسة
 ما لم يتغير طعمه او لونه او ريحه مطلقاً وفي النجاسة
 وعليه الفتوى وبعضهم جعل هذا قولاً في يوسف
 رحمه الله وأما عندها فان كانت النجاسة غير رنية
 فلكذلك وان كانت رنية فان لاي اكثر الماء النجس
 او نصفه فينجس وان قل له فطاهر وأما ما روي
 فله تفصيل معروف وأما ما عداها فان كان كثيراً
 فكما لا يجري والافيتنجس بمليل نجاسة واختلفوا
 في حد الكثير والجمهور علي انه عشر في عشر وقيل
 صاحب الهداية وبه يفتي وقال ابن الهمام روي في
 الرواية يعتبر فيه اكثر من اربعي المبتلي ان غلب علي طمته
 انه نجس بصل النجاسة الى الجانب الاخر فينجس
 والاجاز وهذا اصح عند الكرخي وصاحب الغاية
 والينابيع وهو الابق باصل في جنيفه روي انتهى
 مختصراً وقال محمد رحمه الله بول ما يوكل لحم طاهر
 وقالوا اخر ما يوكل لحم من الطيور طاهر سوى الله

النجاسة والبط والاوز وبول الخنازير وغيرها
 معفو عنها وفيه خرافة ما لا يوكل لحمه من الطيور روايتان
 طهارته وصحة بعضهم ونجاسة خيفة وصحة بعضهم
 وقالوا لو انتضخ البول مثل رؤس الابر فيسحق الغبار
 النجس اذ وقع في الماء او الطعام لا يضر واذا انتضخ
 بعض صبرة او نحوها قسم او غسل بعضها حكم طهره
 كل قسم حتى يجمل اكله وكذا في لباسه وقد جوز
 الاخذ في باب الطهارة بمد هب الغير حلي ان
 ابا يوسف روي اعتمس ليوم الجمعة وصلى بغدا في
 في البر فارة ميمة فاحبر يدك فقال ان اخذ بقول
 الحوائن من اهل المدينة مسكا بالحديث المروي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال اذ ابلغ الماء قلبي لا يحمل
 جنباً كذا في التاثير خائفة وغيرها ولعل حرمته
 للجهنم متينة بما اذ لم يكن بما قلده حكماً قوماً وافقاً
 للقياس اخلت في ظاهر النص وفي الامور المتصورة
 لا الوسائل فاذا احاز للجهنم بد التقليد فيه فللقول
 وأما الثاني فلا يصل في الاشارة الطهارة لما ذكر في